TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The position of the state in the international system of vision of major schools of thought in international relations

Asst.Prof.Dr. Salah Hassan Mohammed*

Mosul University- college of Political Science

Asst.Lecture . Mahaa Ahmed Al-Mawla

Mosul University- college of Political Science

Article info.

Article history:
- Received 16 May 2019
- Accepted 26 May 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- State
- realism
- liberalism
- Marxism
- constructivism

Abstract: The Study is based on the state as one of the main pillars in international politics. In additions, it tackles its position in the international order from the major schools perspectives in international relations, Especially, these schools differ in the status and priorities of the state according to its priorities, also, each scholar has a different point of view. The research is dedicated to providing a future vision of the state's position in the international order in which based on the vision of the major schools in international relations.

* **Corresponding Author:** Salah Hassan Mohammed **, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: Mosul University- college of Political Science

موقع الدولة في النظام الدولي في رؤية المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية

أ. م.د. صلاح حسن محمد
كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل

م.م مها احمد المولى
كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 16/ايار/2019
- القبول : 26/ايار/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الخلاصة : يدور موضوع البحث حول الدولة بوصفها أحد أهم الفواعل في السياسة الدولية، ويتناول البحث موقعها في النظام الدولي من وجهة نظر المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية، لاسيما وأن هذه المدارس تختلف في وضع وترتيب الدولة في سلم أولوياتها وكل منها ينظر الى الدولة من زاوية واتجاه مختلف، كما يحاول البحث تقديم رؤية مستقبلية لموقع الدولة في النظام الدولي إنطلاقاً من رؤية المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية :
- الدولة
- الواقعية
- الليبرالية
- الماركسية
- البنائية

المقدمة

يعد مفهوم الدولة وموقعها في النظام الدولي من اهم المواضيع التي تناولتها المدارس الفكرية في العلاقات الدولية بالشرح والتفسير وتعد الدول جزء لا يتجزأ من الفرضيات الاساسية لهذه المدارس غير ان موقع الدولة في النظام الدولي تعرض للعديد من التغيرات التي حصلت نتيجة التطورات على مستوى النظام الدولي، ولعل من ابرز تلك التطورات التحول في بنية النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية الى نظام احادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ومن ثم الى نظام يجمع بين خصائص القطبية الاحادية والقطبية المتعددة، وبروز العولمة كظاهرة اعادت تشكيل العالم، واثرت تأثيراً جوهرياً في بنيته الاساسية، الى جانب التأثيرات المتعاظمة للثورة العلمية والتكنولوجية فضلاً عن تأثيرات الأعتمادية الدولية المتبادلة المكثفة.

اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من ان معرفة رؤية المدارس الفكرية في العلاقات الدولية لموقع الدولة في النظام الدولي تعطينا فهما وخطوطا اساسية يمكن ان نعرف من خلالها ما الذي سيؤول اليه موقع الدولة في النظام الدولي مستقبلا، في ظل وجود فواعل اخرى من غير الدول باتت تلعب دورا كبيرا في النظام الدولي وتؤثر فيه.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في بروز اتجاهات نظرية مختلفة ضمن المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، كل منها حاول ان يعطي فهما مختلفا للدولة ولموقعها في النظام الدولي، مما ادى الى حدوث نوع من التشابك والتعقيد في محاولة اعطاء صورة واضحة وموحدة لرؤية كل مدرسة لموقع الدولة في النظام الدولي.

فرضية البحث:

ينبثق البحث من فرضية مفادها ان المدارس الفكرية في العلاقات الدولية اولت اهتماما كبيرا بالدولة وموقعها في النظام الدولي بالرغم من اختلافها حول ترتيب الدولة في سلم أولوياتها، سيما وان كل مدرسة نظرت الى الدولة من زاويا واتجاهات مختلفة مادية واقتصادية واجتماعية.

هدف البحث:

اعطاء تصور عن رؤية المدارس الفكرية الكبرى للعلاقات الدولية للدولة وموقعها في النظام الدولي، وكيف يمكن ان يتغير هذا الموقع مستقبلا انطلاقا من رؤية المدارس الفكرية نفسها.

منهجية البحث:

ولأثبات ماتقدم فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج المقارن في وصف وشرح المفاهيم والنظريات وفي شرح موقع الدولة في النظام الدولي في ضوء المدارس الفكرية، كما تم استخدام منهج الاستشراف المستقبلي في محاولة معرفة مستقبل موقع الدولة في النظام الدولي حسب رؤية المدارس الفكرية، وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث، حيث تضمن المبحث الاول نبذة تعريفية عن الدولة والنظام الدولي والمدارس الفكرية الكبرى في العلاقات للدولة: الواقعية، الليبرالية، الماركسية، والبنائية_ وقد تم اختيار هذه المدارس تحديداً لأنها تمكنت من وضع بناء فكري متكامل لتفسير العلاقات الدولية اكثر من غيرها_ وتناول المبحث الثاني موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدارس الفكرية الاربعة في العلاقات الدولية، اما فيما يخص المبحث الثالث فقد شمل رؤية مستقبلية لموقع الدولة في النظام الدولي حسب رؤية المدارس الفكرية للعلاقات الدولية.

المبحث الاول: (إطار مفاهيمي)

قبل الحديث عن موقع الدولة ودورها في النظام الدولي على وفق رؤية نظريات العلاقات الدولية، لابد من ان نبين ما المقصود بمفهوم الدولة، ومفهوم النظام الدولي ولابد من اعطاء نبذة تعريفية عن اهم المدارس الفكرية في العلاقات الدولية (الواقعية، الليبرالية، الماركسية، البنائية)، وسنحاول في هذا المبحث وضع اطار نظري لتوضيح هذه المفاهيم وهذه المدارس.

المطلب الاول: مفهوم الدولة والنظام الدولي

اولاً: الدولة: تعد الدولة الوحدة الرئيسة في صياغة الانماط والمظاهر المتنوعة التي تتصف بها العلاقات الدولية، والدولة بوصفها ظاهرة سياسية اجتماعية، يمكن تعريفها بانها كيان مؤسس، يقوم على رقعة جغرافية محددة تقطنها مجموعة اجتماعية يرتبط اعضاؤها بروابط تاريخية ولغوية وحضارية وثقافية وهذه المجموعة الاجتماعية تعيش في ظل سلطة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية[1]، وان الدولة ذات السيادة تعد الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية الحديثة، فالدولة

ذات السيادة هي حقيقية جيو سياسية، ومفهوم قانوني ثابت [ii]، وتعد الدول الاطراف الاساسية في العلاقات الدولية، لأنها هي الكيانات السياسية التي تمتلك حق اتخاذ القرار في العالم، اذ تتمتع الدول بالسيادة لامتلاكها القوة والسلطة اللتين تمكنانها من وضع القواعد وتنفيذها في داخل اقليمها الواقع تحت سيطرتها[iii].

وقد عبر ماكس فيبر عن هذا الموضوع من خلال تعريفه للدولة على انها "مجتمع انساني يمارس (بنجاح) حق احتكار شرعية استخدام السلطة والقوة في منطقة معينة"، بعبارة اخرى، جوهر الدولة القسر والاكراه [iv]، وتعد معاهدة وستفاليا، التي انهت حرب الثلاثين عاماً (1618–1648) مصدر سيادة، الدولة القومية الحديثة، نظراً لما ترتب عليها من نتائج غيرت شكل المنظومة الدولية[v]، ومنذ ذلك الحين اصبحت سيادة الدولة هي السمة المحددة للدولة القومية، وتحملت حكومة الدولة على عاتقها مسؤولية حل النزاعات ودعم الرفاه الاقتصادي وضمان تحقيق النظام الداخلي والامن الدولي.[vi].

ثانياً: النظام الدولي:يمكن القول ان مفهوم النظام الدولي يعد من اكثر المفاهيم التي تعرضت للنقد والدراسة كما وتعددت تعاريفه حسب المنطلق الفكري للباحثين وحسب رؤيتهم لطبيعته.

وقد عرفه "مورتن كابلن" بانه مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية، الى انتاج انماط متميزة من السلوك الدولي[vii]، فالنظام الدولي، هو بنية هيكلية قوامها الوحدات الدولية ويتحدد شكل هذه البنية وطبيعة هويتها من خلال ديناميكية التفاعل والروابط القائمة بين تلك الوحدات وعليه لا يخرج النظام الدولي عن كونه نتاجاً لأنماط من التفاعلات يمكن ملاحظتها بين العديد من الوحدات السياسية التي يتشكل منها[viii].

واذا كانت معظم الدراسات التي تناولت النظام الدولي قد عدت الدولة هي الفاعل الاساسي في السياسة الدولية، فان هناك عدداً اخر من الدراسات تتبنى وجهة نظر مختلفة، وتركز على الدولة اضافة الى فاعلين اخرين في الساحة الدولية مثل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات (MNC) فضلاً عن الافراد[ix].

المطلب الثاني: مفهوم المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية

أولاً: المدرسة الواقعية:يعود تاريخ المذهب الواقعي، إلى بداية ظهور الفكر السياسي في الحضارة اليونانية القديمة، ويعد المؤرخ الاغريقي "ثيوسيديز" مؤسس مذهب الواقعية اضافة الى مفكرين اخرين ساهموا بشكل كبير في تعزيز الرؤية الواقعية، مثل القديس "اوجستين" و "المفكر السياسي توماس هوبز" و "ميكافيللي"[x].

وقد كانت الواقعية لأعوام عديدة النظرية المهيمنة في دراسات الامن الدولي والعلاقات الدولية وهي تسعى لإيضاح الية عمل النظام الدولي وسبب حدوث الصراع بين الدول، وقد ساهم كل من "اتش كار" و "هانز مورغنثاو" في وضع الافتراضات الاساسية للواقعية ، وتضم النظرية الواقعية العديد من التيارات التي تختلف حول العديد من القضايا ولكنها تشترك في اقتراحات حيوية تميزها عن النظريات الاخرى، وحسب النظرية الواقعية فان الدول تتابع مصلحتها الوطنية التي تقاس بمضاعفة القوة القومية التي تقاس بدورها بالقوة العسكرية، وتتميز العلاقات الدولية بصراع مستمر على القوى تتجه فيه الدول الى سياسات تؤدي الى توازن القوى[xi].

وتعد الواقعية الجديدة التي تعرف ايضا بالواقعية البنيوية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن اهم مؤيديها "كينيت والتز" و "استيفن كريزنر" وتتمثل جهودهم في محاولة ايجاد نظرة علمية موضوعية للسياسة الخارجية ومحاولة تغير السياسية الخارجية نحو مواد العلوم الاجتماعية[xii]، ولكن بالرغم من هذه المحاولات الا ان الواقعية تبقى هي نظرية الدولة التي تختزل كل التفاعلات على الساحة الدولية في نطاق الدول، وتجعل من الدول محورها الاساسي في كل القضايا.

ثانياً: المدرسة الليبرالية:يمكن القول ان الليبرالية هي نتاج الافكار المختلفة للثورة الصناعية التي ظهرت في القرن السابع عشر في اوربا، والتي تعتمد التلقائية في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وقد تجلت بأفكار كل من "ايمانويل كانط" و "جيرمي بنثام" حول السلام الدائم[xiii].

وان تطور العلاقات الحديثة لا يفهم من دون فهم الدور الذي لعبته المدرسة الليبرالية، فيمكن مثلاً، ان تعزو دور منظمات دولية مثل عصبة الامم مباشرة الى السعي الليبرالي لإزالة الفوضى الدولية والانتقال الى حكم القانون[xiv].

كما يجب التنويه الى ان الليبرالية ليست نظرية واحدة واننا لسنا بصدد كل نظري ومتماسك فقد تعددت الليبرالية بنسخها وصورها النظرية كما تنوعت اطرها الفكرية، فالليبراليون عادة ما يقدمون اجابات مختلفة عما يعدونه معضلة العلاقات الدولية وهي ظاهرة الحرب[xv].

غير ان الاتجاه الليبرالي الاكثر اهمية ظهر في الثمانينات من القرن الماضي على يد كل من "روبرت كيوهان" و "اكسلورد" من خلال تعريفها "للمؤسساتية الليبرالية" التي اصبحت الشكل المهيمن للنظرية الليبرالية الدولية، جنباً الى جنب مع مفهوم "السلام الديموقراطي" [xvi].

وتعد المدرسة الليبرالية احد اكبر المدارس الفكرية في العلاقات الدولية والتي تقدم فهماً مختلفاً عن المدرسة الواقعية في العديد من قضايا السياسة الدولية ولعل اهمها تعددية الفواعل في الساحة الدولية .

ثالثاً: المدرسة الماركسية:تعد المدرسة الماركسية مدرسة مهمة في العلاقات الدولية ورؤية مكونات النظام الدولي، والمدرسة الماركسية هي من حيث الاصل امتداد للاشتراكية وهي تعود الى الفيلسوف الالماني المعروف "كارل ماركس، ويرتبط الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية بمرجعية فلسفية على قدر كبير من العمق، تتمثل فيما يعرف بالمادية الجدلية والتي تصور تاريخ العالم ليس على انه مظهر لتطور العقل او الروح، بل على انه مظهر لتطور المادة[xvii].

ولا يختلف التنظير الماركسي للعلاقات الدولية عن التنظير الليبرالي والواقعي، من حيث التنوع في الرؤى النظرية المقدمة حول تحليل وتفسير العلاقات الدولية، بالرغم من الاتفاق حول بعض المسلمات الاساسية التي قام عليها الفكر الماركسي عموماً، وفي مقدمتها "اعتبار الرأسمالية (بكل تجلياتها ومستوياتها)، المصدر الاول والاساسي لكل النزاعات والصراعات على المستوى الدولي، ويعزى هذا التنوع الى محاولة المنظرين الماركسيين جعل التنظير الماركسي يتماشى مع مستجدات الواقع الدولي من جهة، وجعله اكثر قدرة على المنافسة النظرية مع باقي النظريات من جهة اخرى[xviii]. ويمكن القول ان المدرسة الماركسية متميزة عن باقي المدارس بكونها تركز على العامل الاقتصادي والفروقات الطبقية في تفسيرها للعلاقات الدولية.

رابعاً: المدرسة البنائية تعد النظرية البنائية احد النظريات الجديدة التي يقدمها اتباعها على انها جسر يصل النظريات الوضعية بالنظريات ما بعد الوضعية، وقد دخلت البنائية العلاقات الدولية مع اواخر الثمانينات من القرن العشرين ولكن سرعان ما تطورت لتصبح ركناً اساسيا من ادبيات علم العلاقات الدولية،[xix]، وتعود النصوص الاساسية للنظرية البنائية في العلاقات الدولية الى كتاب "فريدريك كراتوشفيل" "القواعد والمعايير والقرارات" عام (1989) وكتاب نيكولاس اونوف "عالم من صنعنا" عام (1990) وكذلك كتاب اليكسندر وندت "النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية" عام (1999) [xx]، وقد كان السبب الاساس في ظهور النظرية البنائية هو ان كل من النظرية الواقعية والليبرالية، لم تستطع ان تقدم فهماً وشرحاً واضحاً وبناء للكيفية التي انهار بها الاتحاد السوفيتي، مما ادى الى تغيير بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية المشكلة له، لذلك فان ظهور البنائية واستنكارها للتركيز العقلاني على القوى المادية في تفسير العلاقات الدولية كان من شأنه ان يزودنا بفهم للافتراضات الانطولوجية* للمواقف النظرية ما بعد الوضعية[xxi].

والبنائية هي مقاربة مختلفة ومميزة للعلاقات الدولية تركز على دور القيم والقواعد والمعايير واللغة والهويات في العلاقات الدولية كما انها تركز على الجانب اوالبعد الاجتماعي في السياسة العالمية، وهي تفترض ان الوجود البشري هو وجود اجتماعي، حيث ترى الناس يشكلون المجتمع، والمجتمع يصنع الناس[xxii] ، كما يفترض البنائيون ان مفهوم الهوية ومفهوم المصلحة ، يعدان من اهم الادوات التحليلية، فمن وجهة نظرهم تتمتع كل دولة بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعياً من خلال المعايير، القيم والافكار المؤسساتية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول[xxiii]، ويمكن القول ان النظرية البنائية تقدم فهماً وتصوراً جديداً للتغيرات في السياسة الدولية من خلال تأكيدها على الجانب الاجتماعي، فهي ترى ان الدول هي عبارة عن بناءات اجتماعية، تقوم بتغيير القواعد والمثل للنظام الدولي عندما يحدث تغيير في معتقدات وقيم الفاعليين المحليين داخلها وبناءً على هذا التغيير فإن الدول تقوم بإعادة تعريف دورها على الساحة الدولية، او كما يسميها البنائيون عملية إعادة انتاج الهوية فضلاً عن ذلك فإن النظرية البنائية تولي إهتماماً كبيراً بمسألة اللغة (لغة الخطاب) التي تستخدمها الدول، وترى انها تلعب كذلك دورا في تحديد الهويات والتأثير في العلاقات بين الدول، وعلى سبيل المثال إذا قامت دولة ما بتوجيه خطاب عدائي ضد دولة اخرى، فإنها بذلك تحدد هويتها وهوية الدولة المقابلة وتحدد طبيعة العلاقات بينهما.

المبحث الثاني: موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية

بداية لا بد من القول أن فكرة أن تكون الدولة هي اللاعب الاساسي والوحيد في العلاقات الدولية بقيت هي الفكرة المهيمنة على العلاقات لمدة طويلة من الزمن، وقد آمن بهذه الفكرة العديد من الكتاب والدارسين وعدوها غير قابلة للنقد، لكن نتيجة للتغييرات والأحداث المختلفة على المستوى الدولي، بدأ البعض يقلل من شان ودور الدولة وبدأوا يشيرون الى وجود فواعل أخرى لها وزنها وتأثيرها في النظام الدولي، لذلك سنحاول في هذا المبحث أن نوضح دور وموقع الدولة في النظام الدولي بالإضافة الى التغيرات التي طرأت على هذا الموقع من وجهة نظر المدارس الفكرية .

المطلب الأول: موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدرسة الواقعية

تطرح النظرية الواقعية وصفاً للعالم متمحوراً حول الدولة، فهي تعتبر أن للدولة دوراً مركزياً في العلاقات الدولية، كما أن الدولة وحدة أساسية ذات أساس أقليمي تتميز بآلية لصنع القرارات وتنفيذها، كما أنها (اي الدولة) لا تعترف بقوة خارجية أعلى منها ولا بكيان داخلي مساوٍ لها، والدولة توجد في عالم يتكون من وحدات سياسية تتميز بالخصائص الاقليمية والسيادية نفسها[xxiv].

والدول حسب رأي الواقعيين، هي العناصر الوحيدة التي يعتد بها حقاً، والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمذاهب الدينية مثلها مثل باقي الايديولوجيات جميعاً، يصعد نجمها ويأفل، لكن الدولة تبقى المعلم الدائم من معالم السياسة العالمية الحديثة، فضلاً عن ذلك فإنه من غير الواضح ماإذا كانت هذه المنظمات والشركات والايديولوجيات المنفصلة عن الدولة تتمتع بالاستقلال عن سلطة الدولة، سواء كان ذلك مثل حال ايطاليا والبابوية فيها او الولايات المتحدة وشركاتها العملاقة كشركة مايكروسوفت العالمية لإنتاج برامج الحاسوب[xxv]، ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين (الليبراليين) بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الامم، ويرون ان الدول في الغالب تتضارب في مصالحها الى درجة يقود بعضها للحرب، [xxvi]، وقد اعطت الواقعية الجديدة التي اتى بها كينث والتز عام (1979) في كتابه نظرية السياسة الدولية" شرحاً اكبر لموقع الدولة في النظام الدولي اضافة الى اهتمامه واضافته لمجالات اخرى، لم تركز عليها الواقعية التقليدية، وقد انحصرت الغاية الرئيسة في الواقعية الجديدة في التخلي عن قناعة ان نتائج السياسة الدولية تقررها، وليس فقط تؤثر فيها، طبيعة الدول ، أي سمات وخصائص الوحدات الفاعلة (الوكلاء)، ومن اجل ذلك يقترح والتز تبني نظرية "منظومية" تركز على بنية المنظومة في تشكيل سلوك هذه الوحدات (الدول) في كتابه [xxvii]، فبنية النظام الدولي، حسب والتز هي التي تحدد تصرفات الدول، ولا يمكن ان يكتب للدول البقاء الا عندما تستطيع ان تحقق نتائج وانجازات ضمن الحدود التي تمكنها من المنافسة والبقاء[xxviii]. ويمكن تلخيص العديد من الاقتراحات الاساسية للنظرية الواقعية والتي تدور كلها حول الدولة ونظام الدول اهمها:

1–الدول اساس التفاعل او الفواعل الاساسية في النظام الدولي وستبقى سمة الترتيب فيما بينها هي الفوضى، كما ان توزيع القدرات هو ما يحدد مركز الدول في النظام الدولي[xxix].

2–الدولة فاعل عقلاني راشد بالأساس، أي ان الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم فوائدهم وتقليص التكاليف مع سعيها لتحقيق اهدافها[xxx] وهذه العقلانية متأتية من كون ان الفاعل الاول هو الفرد السابق على التجمعات الاجتماعية، وهو المحرك الفعلي لأهدافه الذي يقوم باختيارات عقلانية لتحقيق مصالحه[xxxi]

3– ان الدولة هي وحدة واحدة بوصفها فاعلاً دولياً، بمعنى انه طالما ان المشاكل المحورية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقاً بطبيعة النسق او النظام الدولي فان تصرفاتها ستأتي بطبيعة الحال، استجابة لسلوكيات القوى السياسية الدولية لا الداخلية[xxxii].

4–ان الدول "تتوازن" و لا تتقاطر، اذ ينزع الفاعلون في النظم السياسية الهيراركية الى القفز على قاطرة المرشح الرئيس او الفائز الراهن حتى " لا تعرض للخسارة امنهم للخطر ويحاول المتقاطرون زيادة مكاسبهم لتقليل خسائرهم[xxxiii].

وبذلك تكون الدولة من وجهة نظر المدرسة الواقعية تمتلك موقعا مركزيا ومحورياً في النظام الدولي ولايوجد فواعل اخرى على الصعيد الدولي يمكن ان تكون نداً للدول وحتى وإن وجدت هذه الفواعل فلابد ان تكون تابعة للدول سواء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر.

المطلب الثاني: موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدرسة الليبرالي

لايتفق الليبراليون مع الرأي القائل ان الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية برغم انهم لا ينكرون مدى اهميتها، غير انهم يرون ان الشركات متعددة الجنسيات، والاطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الارهابية ذات اهمية كبيرة على صعيد بعض القضايا في السياسة العالمية[xxxiv]، كما يرفض الليبراليون(التعدديون) الافتراض الواقعي القائم على عد الدولة فاعلاً عقلانياً (Rational Actor) فالنظرة المجزئة للدولة تترك الانطباع بان صدام المصالح، والمساومة والرغبة في التسوية، لن تؤدي دوماً الى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لان سوء الادراك والسياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة او مرغوبة[xxxv]، كما ان الليبراليين لايعدون الدولة فاعلا موحداً ، بل هي تتكون من افراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة فيما بينها، فالدولة ليست فاعلاً بل مؤسسة تخضع لتحالفات القوى الاجتماعية[xxxvi]، وفيما يلي مخطط يضع تصنيفاً للأطراف الفاعلة في السياسة العالمية

الشكل (1) الاطراف الفاعلة في السياسة العالمية

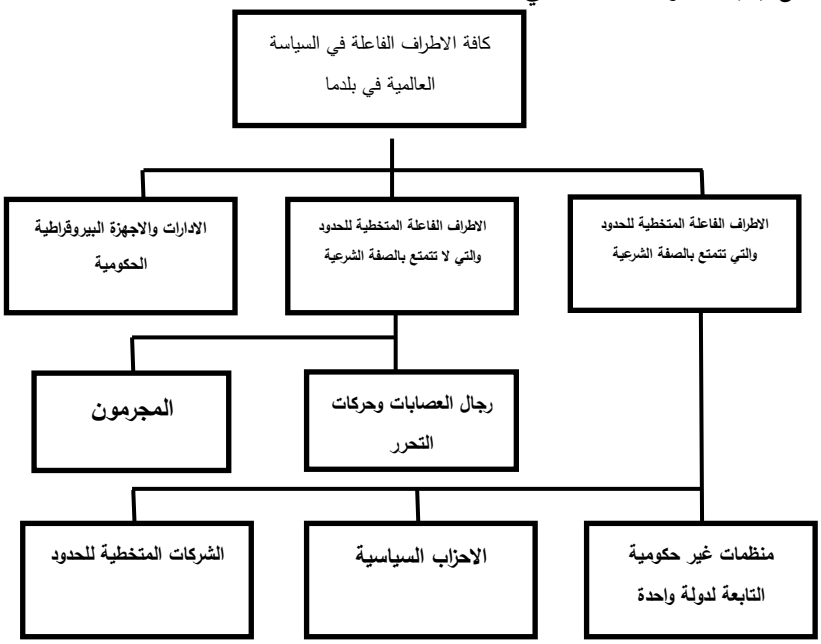

المصدر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث)، ط1، 2004، ص600.

غير ان هذه النظرة الليبرالية للدولة والاطراف الفاعلة في السياسة العالمية طرأ عليها بعض التغيرات بعد ظهور النظرية المؤسساتية الجديدة، اذ قام كل من "اكسلورد" و "كيوهان" بتطوير النظرية الليبرالية لتصبح اكثر ملاءمة للعصر الحديث ويرتكز المذهب الجديد على المبادئ الجوهرية الآتية:

اولاً: يرى انصار المذهب المؤسسي الجديد انه من المسلم به ان الدولة ممثل شرعي للمجتمع ومع ان روبرت كيوهان اكد على اهمية الاطراف الفاعلة من بين الدول في عمله السابق عن التعددية، فان فهمه للمذهب المؤسسي الجديد يقر بان الاطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول [xxxvii].

ثانياً: يسلم الليبراليون بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي لكن الفوضى لا تعني ان التعاون شيء متعذر بين الدول، كما ان الاعتماد الدولي المتبادل المعقد يشكل وصفاً للعلاقات بين اللاعبين من الدول وغير الدول في ظل هذه البيئة الفوضوية[xxxviii].

ثالثاً: في ظل نظام دولي فوضوي، هنالك امكانية للتعاون والتكامل سواء الاقليمي او الدولي بوجود تكتلات مختلفة عسكرية وسياسية واقتصادية، بحيث ان تقلص دور الدولة لا يجب ان ينظر اليه بأنه شيء سلبي بل هو شئ ايجابي، من خلال ظهور فواعل دولية جديدة تشكل امتدادات للدولة مثل المؤسسات الدولية التي لا تتعارض من حيث الاهداف مع مصلحة الدول بل تعمل بوصفها منظماً لبنية المجتمع الدولي[xxxix].

رابعاً: الليبراليون الجدد يفترضون ان الدول تهتم بشكل اساسي بالمكاسب المطلقة التي تجنيها من التعاون، ما دامت الدول راضية عن وضعها فأنها لن تقلق كثيراً على اوضاع الدول الاخرى[xl].

وبذلك يمكن القول ان الليبرالية تعد الدولة فاعلاً اساسياً في النظام الدولي لكنها ليست الفاعل الوحيد فهناك فواعل اخرى لاتقل اهمية عنها مثل المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وغيرها من الفواعل التي باتت تلعب دورا كبيرا على الصعيد الدولي، ولربما تكون وجهة النظر هذه اقرب الى الحقيقة من وجهة النظر الواقعية التي باتت مرفوضة من قبل الكثيرين في عصر العولمة والاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل.

المطلب الثالث: موقع الدولة في النظام الدولي من منظور الماركسية

بداية لابد من القول ان هناك من يعد ان "كارل ماركس" لم ينشئ نظرية متكاملة في العلاقات الدولية، لكن الاتجاهات اللاحقة في الفكر الماركسي شكلت نظريات متكاملة في العلاقات الدولية، لذلك سوف نتطرق الى موقع الدولة في النظام الدولي لدى ماركس– بداية– بوصفه الاساس الذي استندت إليه الاتجاهات اللاحقة، ومن ثم سنتطرق الى الدولة وموقعها في هذه الاتجاهات والتي يسميها البعض الماركسية الجديدة.

يرى ماركس ان وجود الدولة يعبر عن وجود تمايز طبقي وصراع بين البرجوازية– الفكرة– والبروليتاريا– نقيضها– سيعزز النظام الاشتراكي، حيث ستنقضي مدة زمنية من السيطرة (الحكومية الشديدة على وسائل الانتاج والتوزيع الى ان تزول اخر معالم الرأسمالية، ليكون ذلك مقدمة لزوال الدولة عند تطور النظام الى نظام شيوعي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً[xli].فماركس يعتمد في مفهومه لتحرير الانسان على الغاء القيمة والغاء الدولة، فإلغاء القيمة هو شرط التحرير من عبودية الاقتصاد، فالقيمة هي تعبير عن الندرة والفقر، وهي تؤدي بدورها الى ان تفرض القوانين الاقتصادية نفسها بوصفها قوى طبيعية، اما الدولة فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد[xlii] لذلك فان الثورة البروليتارية تمثل الطريق الافضل لإصلاح نظام الدول وازالة استغلال الانسان من قبل الانسان ضمن الدولة[xliii]، كما ان الماركسيين وبصورة عامة لا يؤمنون بالتنظيمات الدولية لابمجلس الامن ولا بالمحكمة الدولية ولا بمنظمات حقوق الانسان ولا نحو ذلك، ويعتقدون انه

(اي النظام الدولي) خاضع للهيمنة الرأسمالية التي تسعى لخلق طبقة غنية لا تبالي بالفقراء وان النظام الدولي مسيطر عليه من قبل الشركات الكبرى مثل جنرال موتوز وبترولیم وغيرهما، كما يرى الماركسيون ان السياسية الدولية هي نتاج حتمي للنظام الرأسمالي العالمي، ففي هذا النظام، الفاعلون الاساسيون هم الطبقات وممثلوها الاقتصاديون الذين يسيطرون على الدول ويسخرون قوتها لخدمة مصالحهم، وتسعى هذه المجموعات الرأسمالية للتغلغل في البلدان الاقل نمواً لاستغلال اسواقها ومصادرها، كما يرى الماركسيون ان الدافع الوحيد الذي يحرك سلوك الدولة هو الدافع الاقتصادي اي ان القرارات السياسية التي تتخذها الدول ليس لأجل غرض انساني او ديني وانما هو لغرض اقتصادي بحت[xliv].

كما ان الماركسيين الجدد قدموا رؤية جديدة لا تبتعد بشكل كلي عن جوهر الماركسية، وتتماشى مع متطلبات العصر، على اعتبار ان مجتمع اللادولة ومجتمع اللاطبقات، غير ممكن التحقيق في المدى المنظور، وان الربط الحتمي للعلاقات الدولية بالحتمية التاريخية والمادية الجدلية لم يعد وارداً، وان مفهوم الاهمية الاشتراكية لم يعد يتماشى مع متطلبات النظام الدولي الجديد، فالحديث عن الدولة والعلاقات الدولية كما تطرحه الماركسية الجديدة مغاير تماماً لما طرحته الماركسية الكلاسيكية، حيث لا تنكر الماركسية الجديدة وجود الدولة الحديثة ولا ترى انها تمثل بالضرورة اداة قمع في يد طبقة اجتماعية عليا، بل هي تجمع قانوني اجتماعي لأفراد المجتمع وتعبير عن التوافق للقوى الفاعلة بداخله، يفرز قوانين وتشريعات وانظمة تحقق الحد الادنى من المصلحة لأفراد المجتمع دون استثناء[xlv].

وبصورة عامة فان الماركسية في العلاقات الدولية تنقسم الى اربعة اتجاهات اساسية: اتجاه التبعية التي ركزت على عمليات التبادل غير المتكافئ، والثاني هو نظرية النظام العالم التي ركزت على هيكل النظام الرأسمالي العالمي "الثالث اهتم بالأثار" الثقافية المترتبة على علاقات التبادل غير المتكافئ ويعبر الرابع عن تطور جديد برز في التسعينات ركز على علاقات الانتاج[xlvi]، غير ان نظرية "النظام– العالم" التي قدمها والرشتاين تعد الابرز والاكثر شمولية بين هذه الاتجاهات، لذلك سنحاول ن نقدم شرحاً مختصرا عنها وعن رؤيتها لموقع الدولة في النظام الدولي، ففي كتابه "سياسات الاقتصاد العالمي" قام ايمانويل والرشتاين، وهومؤرخ اقتصادي امريكي، بتلخيص فرضياته حول مسالة التبادل غير المتكافئ، حيث تتمثل الفكرة الرئيسة لورشتاين في ان ضعف دول المحيط يجعلها عرضة للاستغلال من قبل دول المركز الرأسمالية[xlvii]، كما انه يركز على النظام –العالم" ويعده وحدة التحليل الاساسية لدراسة سلوك (الدول/ المجتمعات) وينطوي هذا المفهوم على عنصرين اساسيين[xlviii].

اولاً: كون العناصر/ المكونات التي تشكل هذا النظام مترابطة فيما بينها، وتربطها علاقة ديناميكية نشطة، بحيث لا يمكن فهم وظائف وادوار وانماط وسلوك عنصر من العناصر الا اذا فهم موقعه ضمن النظام الشامل بين العناصر المكونة للنظام الدولي، كالعناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي لا تؤدي الى نتائج.

ثانياً: التفاعل الحاصل داخل النظام هو تفاعل ذاتي الاحتواء، بمعنى ان انماط التفاعل ثابتة بغض النظر عن المؤثرات الخارجية، فاذا تم عزل النظام عن هذه المؤثرات فان نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماماً، وعليه فأنه يسعى الى ان يركز على ديناميكيات التفاعل الداخلية بدلا من هدر الوقت في البحث في العوامل الخارجية.

ويتميز الاقتصاد العالمي حسب والرشتاين بهيكل دولي هرمي يعكس تراتبية اقتصادية تجعل من عدد قليل من الدول الرأسمالية يعتلي ويحتكر قمة الهرم (دول المركز) وعدد كبير يقع في قاعدته (دولة الاطراف او المحيط)، وهذه التراتبية تعكس في الحقيقة التقسيم للعمل الذي راكم راس المال في الدول الرأسمالية المتقدمة وبالمقابل عمل على تأخر البلدان المتخلفة كما انه يضيف فئة ثالثة تكونت من خلال ما انتجته تفاعلات السوق الرأسمالية وهي دول شبه الاطراف[xlix]

الشكل (2) العلاقات بين دول المركز، المحيط، شبه المحيط ضمن الاقتصاد العالمي

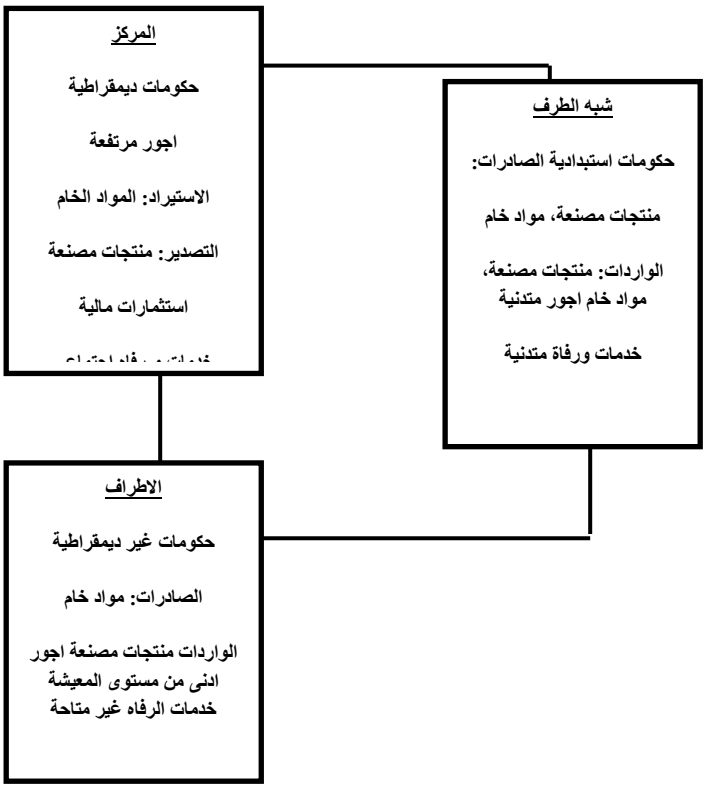

المصدر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (دبي، مركز الخليج للابحاث)، ط1، 2004، ص280.

ويرى والرشتاين وزملاؤه، ان الاقتصاد العالمي لايمكن ان يعمل ويتحرك من دون وجود نظام ما بين الدول، وان نظام ما بين الدول لا يمكن ان يستمر بشكله الراهن من دون وجود النظام العالمي الرأسمالي، فهما متشابكان في جميع

اجزائهما، كما ان وجود الدول يعد حيوياً لإداء الاقتصاد العالمي الرأسمالي لان الدول تشكل اطاراً يمكن الحفاظ ضمنه على حقوق الملكية وترسيخها وبدون الدول لا يتوفر للرأسمالي البيئة المستمرة للاستثمار، كما ان الدول تلعب دوراً مهماً في تقليص درجة التناقضات في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، غير ان الدول منتظمة في نظام ما بين الدول لا تتمتع فيه دولة بمفردها بهيمنة كاملة على الدول الاخرى، لذلك من غير المحتمل ان تعمد الحكومات الى فرض قيود فوقية صارمة على الرأسمالية في بلادها خشية الاضرار بالازدهار النسبي لدولهم، وبالتالي المكانة التي تحظى بها هذه الدول، واذا افترضنا قيام دولة عالمية واحدة (وهي ستكون، حسب مفهوم والرشتاين امبراطورية عالمية، فسيكون لتلك الدولة القدرة على محو استقلالية الرأسماليين من دون ان تخشى احتمال قيامهم بنقل انشطتهم الى مناطق لا تخضع للسلطة القانونية لتلك الدولة، وبهذا يمكن ان تقوض امبراطورية عالمية الاساس ذاته، الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي الرأسمالي. [i].

وبذلك تكون الماركسية قد قللت من دور الدولة ومن اهمية موقعها في النظام الدولي وهي بالرغم من اعترافها بضرورة وجود الدولة بوصفها تجمعاً قانونياً ينظم مصالح الافراد في المجتمع، لكنها بالمقابل اكدت على دور الاقتصاد ودور الطبقات المحوري والاساسي في النظام الدولي.

المطلب الرابع: موقع الدولة في النظام الدولي من منظور البنائية

تعكس الدراسات الحديثة في مجال نظرية العلاقات الدولية اهتماماً واضحاً بتيار البنائية الاجتماعية الذي يركز على دور الثقافات والقيم والافكار في العلاقات الدولية[li].

والبنائية، ترى ان هوية الدولة وتحديدها لماهية نفسها متغيرة، وتعتمد على الاطر التاريخية والثقافية والاجتماعية: لذا فان فهم الهويات اساسي ومحوري لفهم السياسات العالمية، فالهويات تؤثر في المصالح والافضليات وافعالها القادمة. وتفهم الدول الاخرين بناءاً على الهويات التي تضيفها عليهم، بينما تقوم في الوقت نفسه باعادة انتاج هويتها من خلال التفاعل الاجتماعي الدائم[lii].

كما تفترض البنائية ان الدول وسياساتها ليست محكومة بالضرورة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم عديدة تؤلف ضابطاً لسلوك هذه الوحدات وان كانت هذه المبادئ والمفاهيم والقيم تخترق في بعض الاحيان فمخالفة القاعدة لا يعني عدم وجودها، فعلى سبيل المثال مفهوم توازن القوى (**Balance of power**) لا يصبح قانوناً كما يعتقده الواقعيون وهو مفهوم او قاعدة تقبله الدول على مر الزمن نتيجة استخدامه المتكرر من قبل الدول والوحدات الاخرى، وتتصرف بناءاً على اساس هذه القاعدة، او العرف، مما يجعله يبدو وكأنه قانون ملزم في العلاقات الدولية تأخذه الدول على انه نافذ في كل زمان ومكان[liii].

فالأعتبارات المادية من وجهة نظر البنائيين لاتقدم وحدها تفسيراً مقنعاً للعديد من الحالات في السياسة العالمية، فمثلاً تعتقد الواقعية الجديدة ان الدول تتحالف لمواجهة قوة اخرى، لكن هذا الافتراض غير دقيق، فالدول لاتتوازن ضد القوة المجردة، وانما ضد نوع معين من القوة، وهي القوة المملوكة لدولة قادرة نسبياً وقريبة جغرافياً، ولها قدرات عسكرية هجومية، وتدرك انها ذات نوايا عدوانية وهذا يعني ضرورة اخذ الابعاد الثقافية في الاعتبار، وذلك لان عملية الادراك تشتمل على جوانب قيمية وفكرية، والاهم من ذلك ان الذوات المادية التي يقوم عليها التحليل هي في المقام الاول ذوات اجتماعية،

وايضاً المهم في السياسة الدولية ليس وجود الجانب المادي، وانما كيف يجري عكس هذا الجانب المادي وتمثيله، فتوازن القوى مثلاً، ينبغي الايفهم على انه توازن بين وسائل الدمار، ولكن على انه توازن التهديد، فالشيء الذي يردع قادة الدول عن اللجوء الى الحرب ليس ماهو موجوداً فعلا، ولكن مايعتقده قادة الدول موجوداً، ويقوم التركيز هنا على المعرفة، فهي مرتبطة بالمجتمع وليس الفرد[liv]

وقد طرحت البنائية في العلاقات الدولية موضوع (الوكيل **agents**) و (الهيكل **structure**) ، ومن اوائل اللذين اثاروا هذه القضية "الكسندر ويندت" الذي كان يسعى الى ايجاد نظرية هيكلية للسياسات العالمية تاخذ الدولة بوصفها وحدتها الاساسية، وتكون قادرة على شرح وتفسير التغير في السياسة العالمية وتحريك النظام من قانون الغابة (كما تزعم الواقعية) الى حكم القانون[lv]. ويوضح "ويندت" كيف ان التمركز حول الدولة بهذا المعنى لا يحول بالضرورة دون وجود فواعل من غير الدولة مثل الافراد او الجماعات عبر القومية، ومن ثم فان مركزية الدولة لا تعني ان تفسير الحرب والسلام يتوقف على سلوك الدول وحدها، وقد تكون الفواعل من غير الدول اكثر اهمية من الدول بوصفها البادئة بالتغير، ولكن تغير النظام في النهاية يبدأ من خلال الدول[lvi]، كما تؤكد البنائية على ان الوكلاء "الدول" و"الابنية" يشكلون بعضهم البعض، بصورة تبادلية فالحياة الاجتماعية تمثل جانبين، الجانب الاول هو ان البشر وتنظيماتهم يعدون فواعل تعمل افعالهم وتصرفاتهم على "اعادة الانتاج" او تحويل وتغيير المجتمع الذي يعيشون فيه ، والثاني هو ان المجتمع مكون من علاقات اجتماعية والتي بدورها تشكل او تبني التفاعلات بين الفواعل[lvii].

كما ان الابنية المعمارية او المثالية تحدد معنى وهوية الفرد (الفاعل) ومن ثم انماط النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي الملائم التي يدخل فيها هؤلاء الافراد كما ان هذه الابنية لا توجد بشكل مستقل عن الوكلاء الاجتماعيين وتؤكد البنائية ايضاً على عملية التأهيل الاجتماعي بين الدول، وضمنياً على الدور الذي تقوم به الدول الكبرى في هذه العملية الاجتماعية، ويقول "ويندت" ان البنية الدولية تعد ظاهرة اجتماعية وليست مادية بحتة، كما يزعم الواقعيون، فبدلاً من مأزق القوة والحرب بين الدول، ينظر "ويندت" الى الافكار والمعارف والقواعد والمعايير المشتركة التي تخلقها الدول وتشترك فيها[lviii]، كما يرى "ويندت" ان الفوضى بين الدول تعرف بأنها غياب السلطة المركزية في النظام الدولي وهي نتيجة منطقية وطبيعية للتفاعلات الاجتماعية بين الفاعلين في النظام الدولي وان هذه التفاعلات الاجتماعية بين الفاعلين اثرت وتأثرت بالنظام الدولي[lix]

وبناءً على ماتقدم يمكن القول ان المدرسة البنائية ترى ان الدول تحتل موقعا كبيراً ومهماً في النظام الدولي وان التغيير في النظام الدولي يحدث من خلالها، لكنها تعطي اهمية ايضا للافراد والجماعات الاجتماعية داخل الدولة، فالبنائية تعد الدولة بناء اجتماعي تتأثر بالتفاعلات الاجتماعية التي تحدث داخلها، وتقوم بإحداث التغيير في النظام الدولي بناءً على ذلك.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لموقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية

يمكن القول ان موضوع مستقبل موقع الدولة في النظام الدولي، يعد من المواضيع المهمة التي يتناولها العديد من الكتاب والباحثين كلاً من وجهة نظره، فالبعض تحدث عن ضعف دور الدولة في النظام الدولي وحتى زوالها وتحدث البعض الآخر عن استمرارية موقعها القوي والمهيمن في النظام الدولي، لذلك سنحاول في هذا المبحث أن نلقي نظرة على هذه الأفكار وأن نرسم صورة لما سيؤول اليه وضع الدول في المستقبل.

المطلب الأول :مستقبل موقع الدولة في النظام الدولي من المنظور الواقعي

يرى الواقعيون أن الدول ستبقى تشكل الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية، وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوربي واتحاد دول جنوب شرق آسيا تستطيع أن تمهد سبل التعاون والتنسيق بين أعضائها، فإن هذه المنظمات ليست ذات سيادة، وبالتالي فإنها لا تستطيع ضمان الأمن الإقليمي أو حماية حقوق الانسان أو تحقيق الرخاء الاقتصادي، علاوة على ذلك ، فهي لا تستطيع اخضاع الدول لسيطرتها الا بحالات استثنائية[lx] وهنالك عوامل تدعم وجهة النظر هذه فعلى سبيل المثال يعد الأمن قضية السياسة الدولية الجوهرية الأولى وحتى وقت قريب كان الأمن يشمل الى حد كبير القوى العسكرية، أما اليوم باعتبار أن الأمن قد يتعرض للزعزعة من داخل الدول فضلاً عن زعزعة بين الدول، ينظر الى الأمن والحفاظ على وحدة الدولة وأراضيها من مناظير سياسية واقتصادية متعددة [lxi] وتشكل الدولة الاطار السياسي والنظامي لمفهوم الأمن والسيادة وهي الجهة الشرعية التي تتحمل تبعات الأمن كافة، وهي المسؤولة مسؤولية مباشرة عن هذا الدور بمعناها الحقيقي والكلي[lxii] ، لذلك فان الدولة هي ستبقى الفاعل الاساسي في النظام الدولي لارتباطها بأهم قضايا العلاقات الدولية وهي الأمن، كذلك فان الأزمات الاقتصادية العالمية التي عانى منها النظام العالمي منذ عام (2008) اعادت للدولة مكانتها في النظام الدولي، اذ احتاجت الدول الى تدخلات واسعة واجراءات حمائية في الاقتصاد من أجل تخطي الأزمة.

وعلى سبيل المثال فان الولايات المتحدة الامريكية عمدت الى وضع خطة عرفت بخطة الانقاذ، قامت من خلالها بإقرار برنامج بقيمة (700)مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد وتصحيح الخلل، كما قامت بتخفيف معدلات الفوائد وشراء اصول المصارف والشركات المتعثرة وضمان ودائع الأفراد اضافة الى المطالبة بتشديد الرقابة على المؤسسات المالية ومحاسبة المسؤولين عن الأزمة [lxiii] ، وقد شكلت هذه المسألة ضربة لدور الدولة في النظرية الليبرالية وتأكيدا على موقع ودور الدولة في النظام الدولي، كما تراه المدرسة الواقعية.

المطلب الثاني: مستقبل موقع الدولة في النظام الدولي من المنظور الليبرالي

على وفق المنظور الليبرالي فان الدولة ستبقى تشكل احد الفواعل في السياسة الدولية لكن الى جانب تنامي فواعل أخرى لا تقل أهمية عن الدولة وزيادة ظاهرة الاعتماد المتبادلة بين الدولة والفواعل الأخرى مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسية وغيرها.

فمنذ مطلع القرن العشرين ازداد بشكل ملحوظ الاهتمام بفكرة التنظيم الدولي من أجل تنظيم العلاقات الدولية ولمعالجة النزاعات والحروب فظهرت عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة، وتحول التعاون الفني بين الدول الى منظمات دولية متخصصة تسعى لتحقيق أهداف غير سياسية، كما ازداد بشكل كبير عدد المنظمات الدولية غير الحكومية مثل،

الصليب الأحمر الدولي، الاتحاد البرلماني الدولي، الغرفة الدولية للتجارة ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال وغيرها وهي منظمات دولية لانها لاترتبط بجنسية واحدة أو أقليم واحد[lxiv]، وأيضاً يمكن ملاحظة ازدياد عدد الشركات متعددة الجنسيات وضخامة أرباحها، وانتشار فروعها على الصعيد العالمي فبعد أن كان عددها سنة (1975) (11000) شركة اصبح العدد عام (2000) (450000) شركة[lxv]، ايضاً فإن الإعتمادية المتبادلة قد تطورت بشكل كبير في العقود الأخيرة ، وذلك نتيجة لألتقاء ثلاثة عوامل تاريخية

الأول: التقدم الحاصل في التكنلوجيا والذي كان من شأنه ان يخفض تكاليف الاتصالات والنقل، والثاني : التقدم الحاصل على مستوى السياسة مثل انتهاء الحرب الباردة والمعجزة الاقتصادية الشرق اسيوية التي شككت بقدرات النماذج الستاتيكية في العالم الثالث ومكنت نحو ثلاثة مليارات نسمة من دخول اقتصاد السوق العالمي، والثالث : هو التغيرات الاقتصادية التي حدثت بفعل التقدم التكنلوجي وبدافع من المنافسة العالمية الجديدة ، فقد مكنت واجبرت الأفراد على أن يتعلموا وان يمولوا وينتجوا ويتبادلوا البضائع والخدمات على المستوى العالمي [lxvi]

المطلب الثالث: مستقبل موقع الدولة في النظام الدولي من المنظور الماركسي

وفقاً هذا المنظور فان الدول لن تكون الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية وأن دورها سيضعف شيئاً فشيئاً لصالح الطبقات الاجتماعية، وأن الدول والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات تمثل المصلحة الطبقية السائدة في النظام الاقتصادي العالمي. وهناك عوامل داعمة لهذه الرؤية، فمنذ تسعينيات القرن العشرين رأى البعض أن الأهمية الماركسية تزايدت مع انقضاء الثنائية القطبية وتزايد وتيرة العولمة الاقتصادية[lxvii]، ولأكثر من جيل كامل كانت النزعة السائدة في السياسة العالمية، ولا تزال، اضعاف مفهوم الدولة، وجاءت هذه النزعة لأسباب معيارية واقتصادية، فالعديد من دول القرن العشرين كانت أقوى من اللازم، وكانت دولاً تستبد بشعوبها من الداخل وتعتدي على جيرانها حتى الدول الكبيرة التي لم تكن ديكتاتوريات استبدادية، اعاقت بطرق مختلفة النمو الاقتصادي في بلدانها، لذلك سعت النزعة السائدة الى تحجيم القطاعات الحكومية وتسليم السوق الاقتصادي والمجتمع المدني، وفي الوقت نفسه، ادى نمو الاقتصاد العالمي وما رافقه من ازدياد حركة المعلومات وحركة رأس المال الى تآكل استقلالية وسيادة الدولة– الأمة [lxviii] .

ومما لاشك فيه أن العولمة في منطلقها الأساسي اتسمت بمركزية المظاهر الاقتصادية عبر تنامي آليات التفاعلات الاقتصادية العابر للحدود وتشعب التفاعلات والمعاملات التجارية التي فرضتها ديناميكية السوق، بحيث سمحت التحولات المعولمة على المستوى الاقتصادي بتلاشي الحدود الجغرافية وتداخل المجالات الداخلية والخارجية امام امتداد المصلحة والامتيازات التجارية، وبهذا حل النفوذ الأفقي للسوق محل القدرة الرأسية للدولة [lxix]، وفي هذا الصدد لابد من الاشارة الى أحد أهم جوانب العولمة وهي الشركات المتعددة الجنسية، حيث ان تنامى تحكمها اقتصادياً في العالم المعاصر، وتصاعد دورها السياسي هما انعكاس طبيعي لصعود الامبريالية وتحكمها في مجمل العلاقات والارتباطات التجارية في العالم، يقول بول سويزي " ان الشركات متعددة الجنسية هي من النتاجات ومن الشروط الضرورية للطريقة التي تطورت بها الامبريالية في المرحلة التاريخية المعاصرة، فهذه الشركات هي في الأساس أداة امريكية تهدف الى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الدول الرأسمالية في المركز، وكذلك على المستعمرات التابعة والواقعة في اطراف النظام الاقتصادي العالمي "[lxx]

المطلب الرابع: مستقبل موقع الدولة في النظام الدولي من المنظور البنائي

وفقاً لهذا المنظور ستبقى الدولة تشكل وحدة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالنظام الدولي الذي يتكون من التفاعلات الاجتماعية بين هذه الوحدات (التي يشكل الجانب الادراكي_الهويات_ جزءا كبيرا منها) وتحكمه المبادئ والقيم والثقافات والأفكار ونمو الحركات الاجتماعية، ومن ابرز العوامل الداعمة لهذه الرؤية هو تنامي فكرة مشروعية التدخل الانساني، وبالنسبة لبعض المفكرين يعد الالتزام الاخلاقي بمساعدة اولئك الذين يواجهون المعاناة التي لاتوصف بسبب الحروب الاهلية والانظمة القمعية والاستبدادية الموضوع الاهم على الاطلاق[lxxi]، وعلى سبيل المثال ففي تسعينيات القرن العشرين قامت الولايات المتحدة الامريكية بأربع عمليات عسكرية انسانية في الصومال وهاييتي والبوسنة وكوسوفو وقد اخذت دول اخرى المبادرة في تيمور الشرقية (تحت قيادة استراليا) وسيراليون (بقيادة المملكة المتحدة) وقد صادقت الامم المتحدة على كل هذه التدخلات بأستثناء التدخل في كوسوفو[lxxii] ، فضلاً عن ذلك فأن مما يدعم هذا المشهد هو تنامي دور الحركات الاجتماعية العالمية التي تتميز بتنوع هائل. ومن مظاهر ذلك انها تتصدى لمعالجة مجموعات واسعة من القضايا تتراوح ما بين حقوق السكان الأصليين لأقليم ما الى قضايا حاملي فايروس مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) أو المصابين به ، كما أن لدى تلك الحركات تصورات متباينة للغاية فيها بينها عن العالم المتحول الذي تحلم باقامته[lxxiii].

ويمكن تقسيم الحركات الاجتماعية الى عدة أقسام [lxxiv] :

1- حركات أخلاقية : وهي حركات تشجع تغيير بعض القوانين والمعايير مثل النقابة التي تهدف الى زيادة حقوق العمال والحركة الخضراء التي تدعوا الى سن مجموعة من القوانين البيئية وحركات تأييد عقوبة الاعدام، وحركات تدعو الى التغيير في العرق والمعايير الاخلاقية.

2- حركات راديكالية : وهي حركات تدعو لتغيير أنظمة القيم الجذرية مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الامريكية التي دعت الى تحقيق المساواة وطالبت بالحقوق المدنية الكاملة لجميع الامريكين بغض النظر عن العرق.

3- حركات القيمية: وهي تلك الحركات التي تهدف الى تغيير القيم مثل حركات الاصلاح الديني.

4- حركات معيارية : والتي تهدف الى تغيير في الاجراءات والقواعد في القيم في المجتمع، لكنها لا تتحدى القيم نفسها.

5- حركات الخلاص : وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وانما لتغيير الأفراد أنفسهم

6- حركات العنف وحركات السلام.

الخاتمة

تعد الدول ذات السيادة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، فهي تشكل الوحدة الرئيسة في صياغة الأنماط والمظاهر المتنوعة التي تتصف بها العلاقات الدولية، كما أن النظام الدولي هو بنية هيكلية قوامها الوحدات الدولية وأهم هذه الوحدات هي الدول.

وان جميع مدارس العلاقات الدولية اهتمت بالدولة وموقعها في النظام الدولي، غير ان كل من هذه المدارس تناولت موضوع الدول بطريقة مختلفة، يمكن تلخيصها كما يأتي :

1- بالنسبة للنظرية الواقعية فهي تنظر للدولة على انها الفاعل الاساسي والوحيد في النظام الدولي وان جميع الفاعلين الاخرين مجرد تابعين للدول.

2- ترى الليبرالية ان الدول فواعل رئيسة في النظام الدولي، لكن هناك الى جانب الدول فواعل اخرى في النظام الدولي لاتقل اهمية عن الدول مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها.

3- تقلل الماركسية من شان الدول في النظام الدولي وتركز على دور الاقتصاد والطبقات الموجودة داخل الدول في النظام الدولي بوصفها اهم الفواعل في العلاقات الدولية.

4- تقدم البنائية فهما مختلفا للدولة وموقعها في النظام الدولي، حيث تعتبر ان الدول والنظام الدولي يعبران عن بناءات اجتماعية، اساسها الافكار والقيم والهويات والقواعد والمعايير، كما ان الدول هي الوحدات الاساسية في النظام الدولي لكنها ليست الوحيدة فالافراد والجماعات الاجتماعية في داخل الدول تعد فواعل ايضاً لكونها هي التي تبدأ بالتغيير، ويمكن القول أن التنبؤ بمستقبل موقع الدولة في النظام الدولي من منظور مدارس العلاقات الدولية يختلف بحسب رؤية كل مدرسة وان كل رؤية يدعمها عوامل وظواهر موجودة في النظام الدولي، فالحاجة الضرورية للدولة في قضايا الأمن والأزمات الاقتصادية تجتمع للتركيز على الدولة بوصفها فاعلاً أساسياً في النظام الدولي من وجهة النظر الواقعية، كما أن تزايد عدد المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبروز ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول توجب التركيز على الفواعل الأخرى في النظام الدولي من وجهة النظر الليبرالية، أيضاً فإن العولمة وزيادة الاهتمام بالاقتصاد في النظام الدولي وسيطرة الشركات متعددة الجنسية تدعم وجهة النظر الماركسية، كما أن بروز الاهتمامات بالقيم والأفكار والمبادئ التي تمت ترجمتها على المستوى الدولي مثل التدخل الانساني في العديد من الدول اضافة الى ازدياد دور الحركات الاجتماعية في العالم تدعم وجهة النظر البنائية، ومن خلال ماتقدم فقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1- ان المدارس الفكرية الكبرى للعلاقات الدولية تختلف في نظرتها للدولة وموقعها في النظام الدولي، وان هذا الاختلاف هو نتيجة للتغيرات التي طرأت على النظام الدولي واثرت فيه، ومن اهم هذه التغييرات بروز فواعل من غير الدول باتت تلعب دورا كبيرا في النظام الدولي .

2- بالرغم من اختلاف رؤية المدرس الفكرية لموقع الدولة في النظام الدولي، الا ان جميع المدارس لاتنكر الدور المحوري والرئيس للدولة في النظام الدولي.

3- بالرغم من اهمية عناصر قوة الدولة المادية وسيما العسكرية، الا ان العامل الاقتصادي بات يمثل احد اهم العوامل المحددة لدور الدولة وموقعها في النظام الدولي، كما ان الثقافات والقيم والمعايير اصبحت تؤثر في رسم سياسات الدول وتحديد هوياتها وموقعها في النظام الدولي.

المصادر :

[i] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الولية، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع)، ط1، 2010، ص36.

[ii] جوانيتا الياس وبيترستش، اساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي،(دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع)، ط1، 2016، ص42.

[iii] مارك امسيتوز، قواعد اللعبة،(مصر، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية)، ط1، 2010، 89.

[iv] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة.. النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، (المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان)، ط1، 2007، ص48.

[v] عبدالله بن جبر العتيبي، العولمة وسيادة الدولة الوطنية، بحث في اهمية مفهوم العربية، بيروت، العدد (23)، تموز 2009، ص77.

[vi] مارك امسيتوز، مصدر سبق ذكره، ص88.

[vii] فرهاد جلال مصطفى، الامن و مستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص27.

[viii] عبدالقادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص28.

[ix] جهاد عودة، النظام الدولي.. نظريات واشكاليات،(مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع)، ط1، 2005، ص10.

[x] مارك اسيتوز، مصدر سبق ذكره، ص161.

[xi] بول روبرسون، قاموس الامن الدولي، (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط1، 2009، ص248.

[xii] احمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 46 ، تموز 2013، ص44.

[xiii] عبداللطيف بوروبي، تحول النظريات والافكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009، ص150.

[xiv] غراهام ايفانز وجيفر نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،(دبي، مركز الخليج للابحاث)، ط1، 2004، ص414.

[xv] قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية.. دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص84.

[xvi] كريس براون، فقد النظرية الكبرى، ترجمة محمد حمشي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر البحث جامعة باتنة الجزائر، العدد 9، تموز 2016، ص259.

[xvii] نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية،(الدوحة، مؤسسة وعي للدراسات والابحاث)، ط1، 2016، ص51.

[xviii] محمد الطاهر عديله، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية... دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الخضر– باتنة، الجزائر، 2014–2015، ص265.

[xix] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، المجلد (30)، العدد الثاني، 2014، ص313.

[xx] كريس براون، فقر النظرية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص260.

[xxi] محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولة بين التعددية والهيمنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010– 2011، ص7

*الأنطولوجية Ontology أو علم الوجود، أحد مباحث الفلسفة، وهو العلم الذي يدرس الوجود بذاته، الوجود بما هو موجود، مستقلاً عن أشكاله الخاصة، وكان أرسطو في القرن الرابع ق.م، أول من أدخل مفهوماً عن مثل هذه النظرية التي عنى بها العلم حول أعم قوانين الوجود «علم الوجود بما هو موجود»، بكري علاء الدين وسوسن البيطار، ماذا يعني مفهوم الانطولوجيا، المكتبة العامة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://www.maktaba-amma.com

[xxii] ئاكو حمه رحيم كريم، القوة الناعمة في العلاقات الدولية.. دراسة تحليلية مقارنة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2011، 79.

[xxiii] Audie Koltz and Cecelia lynch, Strategies for Research in constructivist international Relations, New York: M. E. sharpe, 2007, p65.

[xxiv] كريس براون، فهم العلاقات الدولية ، (دبي، مركز الخليج للأبحاث) ط1، 2004، ص72.

[xxv] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسية العالمية، (دبي، مركز الخليج للابحاث)، ط1، 2004.

[xxvi] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع)، ط1، 1985.

[xxvii] عبدالله بن جبر العتبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون اجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد (108)، شتاء 2010، ص114.

[xxviii] عبد الامير عبدالحسين ابراهيم، المنهج الواقعي واثره على السياسة الخارجية والامريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص46.

[xxix] Kenneth waltz, Theory of international politics, New York, Mc Graw- Hill, 1979, p88.

[xxx] احمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، "هل باتت المدرسة الواقعية شيئا من الماضي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (20)، اخرين 2008، ص119.

[xxxi] ريمه كايه، العلاقات الامريكية– الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2010–2011، ص70.

[xxxii] احمد محمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص1214.

[xxxiii] سكوت بورتشيل واخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، (القاهرة، المركز القومي للترجمة)، ط1، 2014، ص60.

[xxxiv] ئاكو حمه كريم رحيم، مصدر سبق ذكره، ص67.

[xxxv] ريمة كاية، مصدر سبق ذكره، ص11.

[xxxvi] **Andrew Monavesik, "libral" international Relations Theory: Asocial scientific Assessment, weather head center for international Affairs, Harvard university, No. 1-2, April 2001, p5.**

[xxxvii] ريمة كايه، مصدر سبق ذكره، ص12.

[xxxviii] جوانيتا الياس وبيترستش، مصدر سبق ذكره، ص100.

[xxxix] **Paul D'aniery, international politics power and purpose in Global Affairs, wods worth cengage learning, 2010, p.79.**

[xl] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص58.

[xli] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص72.

[xlii] انور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.. دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية)، ط1، 2007، ص320.

[xliii] هيدلي بول، المجتمع الفوضوي.. دراسة النظام في السياسة العالمية،(دبي، مركز الخليج للأبحاث)، ط3، 2002، ص411.

[xliv] نايف بن نهار، مصدر سبق ذكره، ص52.

[xlv] محمود علي وحنان خمش، العلاقات الدولة والايدلوجيا مقاربة ماركسية، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، العدد(14)، 2008، ص87-88.

[xlvi] انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص316.

[xlvii] ريمه كايه، مصدر سبق ذكره، ص16.

[xlviii] محمد حمشي، الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: www.mnamchi.yolasite.com

[xlix] محمد الطاهر عديله، مصدر سبق ذكره، ص277.

[l] جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص290-291.

[li] انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص430.

[lii] قسوم سليم، مصدر سبق ذكره.

[liii] خالد المصري، مصدر سبق ذكره، ص324-325.

[liv] ئاكو حمه رحيم كريم، مصدر سبق ذكره ،ص81.

[lv] انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 434-435.

[lvi] انور محمد فرج، المصدر السابق.

[lvii]. **Alexander Wendt, social theory of international politics, New York, Cambridge University press 1999, p139.**

[lviii] عبدالله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة، والمدرسة البنائية، مصدر سبق ذكره، ص 120-121.

[lix] **Alexander Wendt, "Anarchy what state make of it, international organization, vol. 46, No2, spring 1992, p.391-425.**

[lx] مارك امستيوز، مصدر سبق ذكره، ص55.

[lxi] فرهاد جمال مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص150.

[lxii] فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف، (القاهرة المكتبة الاكاديمية)، ط1، 2005، ص88.

[lxiii] منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(46)، السنة السادسة عشر، صيف، 2009، ص13.

[lxiv] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط3، 2010، ص153-154.

[lxv] عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره ، ص52-53.

[lxvi] تيري ل. ديبل ، استرتيجية الشؤؤون الخارجية – منطق الحكم الامريكي، ترجمة وليد شحادة، (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2009، ص122.

[lxvii] سكوت بورتشيل واخرون، مصدر سبق ذكره،ص172.

[lxviii] فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص201.

[lxix][lxix] صفية اوربي، تشبيك علاقات الدولة_المجتمع من منظور الحوكمة العالمية: نحو تمكين الفواعل غير الدولاتية، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، مخبر البحث، جامعة باتنة، الجزائر، العدد(12)، 2018، ص145.

[lxx] انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص333.

[lxxi] جوانيتا الياس وبيتر شتس، مصدر سبق ذكره، ص214.

[lxxii] هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة هند بهلول، (دمشق، دار الرأي)، ط1، 2006، ص14.

[lxxiii] جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص52.

[lxxiv] رمضان صواريه، الحركات الاجتماعية " مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد (24)، حزيران 2016، ص345-346.